اعتبر أن «تنفيذ الخروج» أفضل تكريم للنائبة «القتيلة» كوكس المناهضة له

البرلمان يعاقب جونسون بخسارة تصويت جديد وانتقادات لخطابه «الفظ»

رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون محتداً على زعيم ونواب حزب العمال المعارض خلال جلسة البرلمان امس الاول (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: تعرض رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون امس لانتقادات حادة من مختلف أطياف الطبقة السياسية في بلاده على خلفية جدالات حادة في البرلمان المستأنف عمله مؤخرا حول ملف الخروج من الاتحاد الأوروبي «بريكست».

وارتفع منسوب التوتر عندما هاجم جونسون نوابا في مجلس العموم اتهمهم بالسعي لإضعاف موقفه التفاوضي في ملف «بريكست»، وذلك بعد عودة النواب إلى البرلمان إثر اعتبار المحكمة العليا قرار رئيس الوزراء تعليق عمل المجلس غير قانوني.

ورفض جونسون تقديم أي اعتذار، ووجه مرارا انتقادات لمجلس العموم على خلفية تمرير ما وصفه بأنه «قانون الإذعان» يطالبه بالسعي إلى إرجاء «بريكست» إلى ما بعد 31 أكتوبر المقبل لضمان ان يتم الخروج باتفاق منظم.

ودافع جونسون عن استخدامه تعبير «قانون الإذعان» في الإشارة إلى مشروع قانون يمنع بريكست دون اتفاق.

وفي اجتماع للجنة 1922 لأعضاء البرلمان المحافظين امس، حشد جونسون تأييدا لرأيه في هذا القانون والذي يرى أنه يقوض موقفه التفاوضي في بروكسل.

وواجه جونسون انتقادات من أعضاء معارضين بالبرلمان وبعض أعضاء حزبه لاستخدامه تعبير «قانون الإذعان»، وقال البعض إنه يزيد الانقسام بل وقد يحرض على العنف ضد العاملين بالبرلمان.

وانفجر الغضب النيابي بسبب رد جونسون على شكاوى نواب تلقوا تهديدت بالقتل على خلفية مواقفهم من «بريكست»، مشيرين إلى مصير زميلتهم جو كوكس، النائبة المناهضة لبريكست التي توفيت إثر تعرضها لإطلاق نار ولعملية طعن نفذها متطرف يميني خلال حملة استفتاء «بريكست» في 2016.

وقال جونسون ردا على هذه الشكاوى إن تنفيذ «بريكست» هو أفضل طريقة لتكريم جو كوكس.

وكتب زوج كوكس براندن تغريدة قال فيها: «أشعر ببعض الاستياء إزاء زج اسم جو بهذا الشكل».

وتابع ان «أفضل طريقة لتكريم جو هي بدفاعنا جميعا (بغض النظر عن التوجهات) عما نؤمن به.. وبعدم شيطنة الطرف الآخر».

من جهته، قال زعيم حزب العمال المعارض جيريمي كوربن إن خطاب رئيس الوزراء «لا يمكن تمييزه عن (خطاب) اليمين المتطرف».

ويبدو أن الصدمة لم تقتصر على معارضي جونسون اذ بدا أعضاء في حزب المحافظين مرتبكين حيال تصريحاته.

وقالت وزيرة الثقافة والإعلام نيكي مورغان «علينا جميعا أن ندرك وقع ما نقوله أمام الرأي العام».

وقال جيكوب ريز موغ وهو مدافع شرس عن جونسون وعن «بريكست» وممثل الحكومة في البرلمان إن «مسؤولية اعتماد خطاب معتدل» تقع على الجميع.

وشن جوليان كينغ، ممثل بريطانيا في المفوضية الأوروبية منذ 2016، هجوما لاذعا غير معتاد على جونسون، واصفا تصريحاته بشأن التهديدات بالقتل الموجهة الى نواب في البرلمان بأنها «فظة وخطيرة».

وكتب كينغ في حسابه على موقع «تويتر» امس «فظ وخطير. اذا اعتقدت أن اللغة المتطرفة لا تشعل العنف السياسي في أنحاء أوروبا بما فيها بريطانيا، فانت غير منتبه لما يجري».

الى ذلك، خسر رئيس الوزراء البريطاني امس تصويتا برلمانيا آخر بشأن طلب حكومي لتعطيل البرلمان ثلاثة أيام للسماح لحزبه المحافظ بعقد مؤتمره السنوي. وخسرت الحكومة البريطانية التصويت، الذي يمكن أن يؤثر على موعد عقد المؤتمر في مدينة مانشستر، بأغلبية 306 أصوات مقابل 289 صوتا.

وعادة لا يعقد مجلس العموم جلسات في الأيام التي تعقد فيها المؤتمرات الحزبية السنوية.

لكن المعارضة تعتبر أنه يجب تغيير القواعد في الوقت الراهن لتمكين النواب من التعامل مع «بريكست»، ما يعني أن مؤتمر حزب المحافظين قد يلغى أو يختصر.

فرنسا تنعى رئيسها الأسبق جاك شيراك وبروكسل: كان رجل دولة وأوروبياً عظيماً

عواصم ـ وكالات: توفي أمس الرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك الذي طبع الحياة السياسية في بلاده على مدى عقود وذلك عن 86 عاما.

وقال فريديريك سالا بارو صهر الرئيس الراحل في تصريح لوكالة فرانس برس ان: «الرئيس جاك شيراك توفي بين عائلته بسلام».

وتعرض شيراك في سبتمبر 2005 أثناء ولايته الرئاسية الثانية لجلطة دماغية خلفت آثارا على صحته التي تدهورت فيما بعد.

ولم يظهر علنا في السنوات الماضية إلا نادرا وكان من المعروف انه يعاني مشاكل صحية. ويعود آخر ظهور علني له الى نوفمبر 2014 في متحف كي-برانلي في باريس الذي يحمل منذ ذلك الحين اسمه.

ووقفت الجمعية الوطنية الفرنسية ومجلس الشيوخ دقيقة صمت تأبينا لشيراك. وسارع رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر الى التعبير عن تأثره البالغ «اثر تلقيه نبأ وفاة الرئيس الأسبق»، معتبرا ان «أوروبا لا تخسر فقط رجل دولة عظيما انما أيضا صديقا مقربا». وأشاد وزير الخارجية الألماني هايكو ماس بشيراك، واصفا إياه بـ «رجل الدولة والأوروبي العظيم».

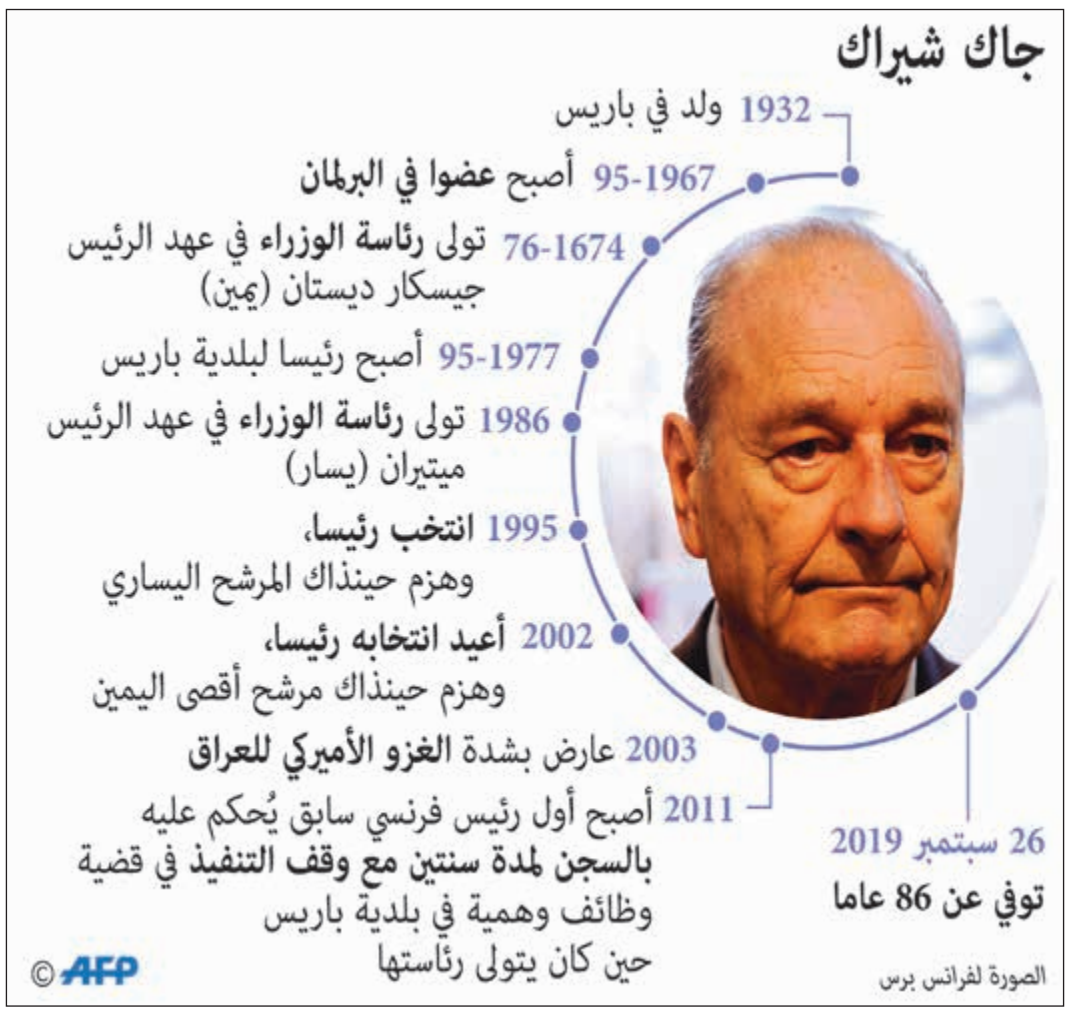

لمشاهدة الفيديو

عبدالمجيد تبون وعلي بن فليس يتبرآن من صلتهما بالنظام السابق

رئيسا وزراء من عهد بوتفليقة يخوضان السباق الرئاسي

الجزائر ـ وكالات: أعلن رئيسا وزراء سابقين من عهد الرئيس الجزائري السابق عبدالعزيز بوتفليقة نيتهما الترشح للانتخابات الرئاسية المقررة في 12 ديسمبر المقبل.

ووصل عدد الراغبين في الترشح للانتخابات الرئاسية إلى 72 مرشحا حتى الآن.

وقال عبدالمجيد تبون رئيس الوزراء الأسبق في عهد بوتفليقة في تصريح للصحافيين امس عقب سحب استمارات الترشح: «المواطن ينتظر حلولا وليس في سب وشتم، سأعمل على جعل الشباب الجزائري فخورا بوطنه، سأعيد له نخوته، وسأنسيه الهروب إلى الدول الأخرى».

وأضاف: «برنامجي يضمن للشباب مكانة مهمة وقوية في إعادة بناء الاقتصاد الوطني، من خلال تشجيع المؤسسات المقاولاتية مثل التجارب التي حدثت في الصين وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة».

وشدد تبون على أن الجزائر بحاجة إلى جميع أبنائها، معتبرا نفسه «من ضحايا نظام الرئيس السابق بخلاف ما يعتقده البعض».

وشغل تبون 73 عاما مناصب عليا في نظام بوتفليقة أهمها منصب وزير السكن الذي استمر فيه لـ 7 سنوات، قبل أن يعين رئيسا للوزراء في نهاية مايو 2017، غير أنه أقيل في 15 أغسطس من نفس العام بسبب «خلاف في الرؤى» مع رئاسة الجمهورية.

وفي سياق متصل، أعلن علي بن فليس رئيس الوزراء الأسبق رئيس حزب «طلائع الحريات» المعارض حاليا، نيته الترشح للانتخابات الرئاسية، وقال إنه يملك مشروعا قادرا على إخراج الجزائر من أزمتها الاقتصادية والسياسية، ويستهدف تعزيز الديموقراطية التي تكرس سلطة الشعب.

وأكد بن فليس، في مؤتمر صحافي أمس أنه سيتوجه للشعب الجزائري وسيطرق أبوابه من أجل الحصول على ثقته.

وأضاف: «أملك مشروعا منذ 2004 وحدثته في 2014، أعرف أسباب الأزمة التي تعاني منها الجزائر، وأعتقد أنني أملك الحلول للمشاكل السياسية والاقتصادية التي يعاني منها البلد».

وذكر بن فليس، أنه كان معارضا شرسا للرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، الذي نافسه مرتين على الرئاسة في 2004 و2014، موضحا أن «آلة التزوير هي من كانت تقف حائلا أمامه في الفوز».

وانتقد بن فليس ترشح عبدالمجيد تبون، للانتخابات الرئاسية، معتبرا ذلك بمنزلة «عهدة خامسة جديدة».

واعتبر أن: «النضال السياسي لا يعني أبدا البقاء في المنزل بل هو معركة مستمرة، لست من أولئك الذين ينتظرون ما يفعله الآخرون، أنا مدافع شرس عن الحريات وعن حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل، ولست مستعدا لأن أتلقى دروسا من أحد في هذا المجال».

أنباء سورية

«الخزانة الأميركية» تعاقب 3 أفراد و5 سفن وشركة واحدة تحايلت لتزويد القوات الروسية بوقود الطائرات

عقوبات أميركية جديدة متعلقة بسورية وموسكو توسع «حميميم»

السفينة الحربية الروسية «القيصر كونيكوف» تبحر عبر البوسفور قادمة من ميناء طرطوس (أ. ف. ب)

عواصم ـ وكالات: أعلنت وزارة الخزانة الأميركية فرض عقوبات على 3 أفراد و5 سفن وشركة واحدة، واتهمتهم بالمشاركة في خطة للتحايل على العقوبات الأميركية لتزويد القوات الروسية في سورية بوقود الطائرات.

وقالت وزارة الخزانة الأميركية، إن شركة ماريتيم أسيستانس التي فرضت عليها العقوبات حديثا تعمل كواجهة لشركة (أو.جيه.إس.سي سوفراشت) التي سبق وفرضت الولايات المتحدة عقوبات عليها فيما يتعلق بعمليات في أوكرانيا.

واستهدفت الخزانة الأميركية كذلك 3 أفراد قالت أنهم على صلة بشركة (أو.جيه.إس.سي سوفراشت) وجمدت أي أصول لهم في الولايات المتحدة ومنعت الأميركيين من التعامل معهم.

كما تم تصنيف 5 سفن «كممتلكات محظورة» لشركة Transpetrochart الروسية التي سبق أن فرضت عليها عقوبات، والتي تزعم واشنطن أنها توفر الدعم لـ Sovfracht.

إلى ذلك، كشفت وزارة الدفاع الروسية توسيع قاعدتها الجوية في مطار حميميم بمحافظة اللاذقية.

ونقلت وكالة أنباء سبوتنيك الروسية عما وصفته بـ «نائب أحد الأفواج الجوية» في قاعدة «حميميم» الروسية، أن القاعدة تستطيع استقبال عدد أكبر من الطائرات، بعد ترميم مدرج الطيران الثاني.

وقال نائب القائد، الذي طلب عدم ذكر اسمه، للصحافيين: «يجري الآن ترميم المدرج الثاني، مما سيزيد من قدراته. تم بناء منشآت جديدة للطائرات. هذه المنشآت تحمي من الهجمات المحتملة للطائرات المسيرة، وكذلك تحمي من المطر وأشعة الشمس المباشرة».

ووفقا للمصدر، يوجد في القاعدة نحو 30 طائرة من طراز «سو-35» و«سو-34» و«سو-24»، ومروحيات «مي-35» و«مي-8 إيه إم تي ش».

وفي وقت سابق، رصدت الكاميرات المخابئ المغلقة للطائرات التي بنيت في قاعدة حميميم عامي 2018-2019، وذلك خلال يوم مفتوح للصحافيين الأجانب في القاعدة الروسية الجوية في سورية. وقال نائب قائد فوج الطائرات المقدم قسطنطين دولجوف، أمس، إن الخبراء الروس قاموا بإنشاء مخابئ لمقاتلات «سو-35» وقاذفات «سو-34»، لافتا إلى أن عدد المخابئ في «حميميم» بلغ 18 مخبأ.

ومن الجدير بالذكر، أن الوزارة أعلنت مرارا تعرض القاعدة لمحاولة هجوم بطائرات مسيرة نجحت إحداها بتدمير 7 طائرات بحسب وسائل إعلام روسية.

سياسيا، قال رئيس هيئة العليا للتفاوض نصر الحريري إن الهيئة بحثت خلال لقاءاتها على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك «خطوات ما بعد تشكيل اللجنة الدستورية».

وأبدى الحريري تفاؤله بأن الملف السوري بدأ يحرز تقدما باتجاه الحل السياسي، مبينا ان العمل يجري حاليا على ترتيب الخطوات المقبلة وعقد اجتماع للجنة الدستورية.

ولفت رئيس الهيئة المعارضة إلى التفاعل الدولي الكبير مع تشكيل اللجنة الدستورية، بحسب الحريري.

كندا تلغي تعيين القنصل الفخري لسورية بسبب تأييده للأسد

عواصم ـ وكالات: أعلنت وزيرة الخارجية الكندية كريستا فريلاند، أول من أمس، إلغاءها تعيين القنصل الفخري السوري الجديد وسيم الرملي، بسبب تصريحاته المؤيدة للرئيس بشار الأسد.

وذكرت في بيان نشرته عبر حسابها على «تويتر» أن تعليقات الرملي في لقاءاته الصحافية وعبر مواقع التواصل الاجتماعي تعتبر «صادمة وغير مقبولة».

وقالت: «ما كان يجب أن تتم الموافقة على أي أحد يشارك الرملي في وجهة نظره من قبل إدارة الشؤون العالمية الكندية ليخدم في هذا المنصب. عند مراجعة قرار الإدارة، أصدرت تعليماتي للمسؤولين بإلغاء تعيينه فورا».

وكانت فريلاند قد عبرت قبل يومين عن «صدمتها» من قرار الإدارة، الذي لم تكن على علم به، بعد أن أجرى الرملي لقاء صحافيا مع مجلة «Maclean's» الكندية، وصف خلالها عناصر الدفاع المدني السوري الذين ينفذون عمليات إنقاذ في مناطق المعارضة ويطلق عليهم اسم الخوذ البيضاء، بـ «المنظمة الإرهابية».

لم يكن الرملي أول قنصل سوري يعبر عن تأييده للنظام السوري في كندا، إذ سبقه القنصلان رائد مهكو ونيللي كنعو التي اتهمت بتجارة المواد المخدرة، وكانت الأخيرة قد سببت إحراجا لوزير الخارجية الكندي السابق، جون بايرد، عند إعلانها عن لقائه في مارس من عام 2014، واعتذر حينها قائلا إن اللقاء تم وفقا لـ «ادعاءات كاذبة» وإنه لم يكن على علم بهويتها خلاله.

واعتذرت فريلاند عن «الموقف الصعب» الذي وجد فيه السوريون الموجودون في كندا أنفسهم جراء تعيينه، بمن فيهم أفراد «الخوذ البيضاء» الذين استقبلتهم بلادها بعد إجلائهم من درعا العام الماضي.

وكان الرملي قد نفى في لقاءاته الصحافية نيته التمييز بين السوريين عند تعاملهم مع القنصلية، ولكن اللاجئين عبروا عن تخوفهم منه، واتهموه بجمع المعلومات الاستخباراتية لمصلحة النظام.

وأضافت فريلاند إن كندا تدين انتهاكات بشار الأسد ونظامه للقانون الدولي ولحقوق الإنسان، مشيرة إلى هجمات الكيماوي التي ارتكبت ضد المدنيين.

وذكر بيان وزيرة الخارجية بالعقوبات الاقتصادية التي فرضتها كندا على النظام السوري، والتي طالت 234 مسؤولا، وما قدمته كندا من مساعدات إنسانية بلغت 3,5 مليارات دولار، مع استقبالها ما يزيد على 60 ألف لاجئ سوري منذ عام 2015.